المرصد التونسي للإنتقال الديمقراطي
UNDEF
The United Nations Democracy Fund
FNUD
Fonds des Nations Unies pour la démocratie
AFA
منتدى البدائل العربي
Arab Forum For Alternatives

حرية التنظيم في لبنان..

التعاونيات ونقابات صيادي الأسماك نموذجًا

ورقة سياسات

مشروع دروس من الجائحة من أجل ممارسات ديمقراطية جيدة في الأزمات في مصر والأردن ولبنان وتونس (2024-2022)

منتدى البدائل العربي للدراسات الاجتماعية
والمرصد التونسي للانتقال الديمقراطي
بدعم من صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية

الآراء الواردة في هذا الإصدار تعبر عن رأي كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن رأي منتدى البدائل العربي للدراسات أو أي من المؤسسات الشريكة

حرية التنظيم في لبنان..
التعاونيات ونقابات صيادي الأسماك نموذجًا

ورقة سياسات

ريتا بولس شهوان
صحافية استقصائية متخصصة في الشأن الاقتصادي والاجتماعي وباحثة في تحليل الخطاب. ساهمتُ في تأسيس وسائل إعلام لبنانية وكتبتُ في وسائل أخرى دولية وعربية، إضافة إلى ذلك فأنا ناشطة سياسية منذ عام 2003 واجتماعية منذ عام 2006. عملتُ على مشاريع قوانين كمدافعة ومناصرة، وعملت في إدارة حملات. وعضوة في الشبكة العربية للممارسات الديمقراطية والتنمية الشاملة.

مراجعة منهجية: جورج فهمي

مراجعة فنية: نادين عبدالله

مراجع اللغة العربية: أحمد الشبيني

تصميم: محمد جابر

منسقة المشروع: شيماء الشرقاوي

مقدمة

ظهرت التعاونيات الزراعية المتخصصة في صيد الأسماك في صيدا مع معروف سعد[1] عام 1953. التعاونيات[2] هذه، وهي حوالي 100 تعاونية، تخضع لسلطة ورقابة «المديرية العامة للتعاونيات»، التي نظمت القطاع كله عام 1973[3] علمًا بأن «أوّل أشكال الإنتاج التعاوني فيه يعود إلى ما قبل الاستقلال.» إلا أن لبنان على الرغم من العدد الكبير للتعاونيات ليس ضمن التحالف الدولي لتعاونيات السمك[4]، الذي يستقبل طلبات انتساب من كل التحالفات في العالم، لأسباب متعلقة بتنظيم تعاونيات السمك الداخلي في لبنان[5,6] على الرغم من أن هناك قانونًا ينظم عمل تعاونيات السمك، فإن هناك فوضى وتفاوتًا في العمل لتكون تعاونية عمشيت لصيادي الأسماك، التي تحمل اسم المرفأ الذي تنطلق منه، الأفضل تنظيميًّا، لذا بحثنا عن كيف يمكن تعزيز حرية التنظيم في قطاع صيد السمك في لبنان (التعاونيات ونقابات) بالمقارنة بتعاونية سمكية في أستراليا كحالة ناجحة؟

يعاني واقع الاقتصاد التضامني المتمثل في التعاونيات في لبنان، وهو سياق هش، من مشكلات متعددة بسبب الفوضى منذ سريان العمل في إنشاء التعاونيات الحديثة عام ١٩٦٤ ف»بعد انتهاء الحرب اللبنانية، تركّزت كلّ الجهود الحكومية على دعم السياحة، وكذلك التجارة والخدمات، على حساب قطاعَيْ الزراعة والتعاون، ممّا أدّى إلى إضعاف القطاع التعاوني. ونتيجة لهذه السياسة، وفي ضوء فضائح فساد ضخمة في القطاع التعاوني طالت مجمل الطبقة السياسية، أُلغِيَت وزارة الإسكان والتعاونيات بموجب قانون عام 2000، وضُمَّت المديرية العامة للتعاونيات إلى وزارة الزراعة"[7].

أبرز تلك المشكلات التي سنركز فيها عن حالة تعاونيات السمك، الاعتماد على مصادر تمويل خارجية بدل الاستفادة من القدرات الاقتصادية والإنتاج والاعتماد على العائدات وانحلال المؤسسات التعاونية بدل التركيز في الاستمرارية.

أولا: تعاونية «جيرالندون الأسترالية»: من فائض إلى خدمات اجتماعية

تأسست «جيرالندون الأسترالية»[8] عام 1950 وهي من الأنجح في أستراليا بدخل 400 مليون دولار[9]. إن العلاقة مع المحيط هي بهدف تحسينه[10] فيدرسون الحاجات ويباشرون بمشاريع محلية تفيد المجتمع، بالتالي لا تأثير من الخارج في داخل التعاونية، بل بالعكس وهذا الجو من العلاقات الاجتماعية له طابع وتأثيرات في الديمقراطية ومسارها خصوصًا أنها في سياق غربي صرف لا يخضع إلا لمعايير لها ارتباطات بمصادر الدخل والأمور التقنية[11] والحكم على الكفاءة والقدرة على تحقيق نمو للمؤسسة التعاونية[12]. إلا أن المشاكل التي قسمت التعاونية عام 1988 حتى 1991 بقرارات متعلقة بشكل التعاونية وأمور مالية وتم حلها بإعادة تشكيل مجلس الإدارة جديد قائم على الحوكمة ونشر كل البيانات على موقعهم، منطلقين من اتخاذ قرارات إستراتيجية متعلقة بالسوق[13].

ثانيا: الزبائنية عائق أمام الديمقراطية الداخلية وتقلص فرص التنظيم

على الرغم من أن معظم التعاونيات والنقابات تلتزم بالحد الأدنى من القانون التنظيمي، فإن أغلب المشكلات التي وجدناها بين 10 تعاونيات، اختيرت وفق النطاق الجغرافي، هي أن هناك تأثيرات خارجية عائلية وعلاقات شخصية، فتنتشر بعد الانتخاب أصداء بوجود خلافات وتباينات في الرأي[14] ، حتى مع اعتماد قاعدة إنسان واحد صوت واحد [15]. المشكلة الأبرز التي تواجه في ظل التفاوت المناطقي في سياق الدولة الهشة أي لبنان، هي تقريبًا الخلط بين نقابيين وتعاونيين، أي إن الأشخاص أنفسهم هم إداريون في التعاونيات والنقابات، فتقريبًا كلهم كيان واحد كهيكلية، أحدهم للمنح والهبات الخارجية أي التعاونية التابعة

للقطاع الخاص والثاني للمطالبات العمالية من الدولة التابعة للدولة[16]. حتى إن بعض التعاونيات حلت منذ سنوات لعدم الإيمان بدورها علمًا أنه في الحقيقة هناك ضعف في إدارتها فلم تثمر استقطاب منح

في لبنان، يفسر رئيس الاتحاد الوطني للتعاونيات الزراعية رضا الميس [17] أنه إن «كان الأعضاء غير منسجمين، تؤدي إلى تفكك التعاونية، كما أن كانت غير فاعلة. فهدف التعاونية هو حماية المصالح والاستفادة منها إلا أن التجاذب السياسي المتبلور في تحيزات لأطراف خارجية عن هيكل التعاونية يؤدي إلى انحلالها وما يحصل أنه في بعض التعاونيات هناك بعض الخدمات وفق مبدأ المحسوبيات فتتوزع المساعدات العينية من شبك وغيره، على أتباع أحد الطامحين بمنصب». لافتًا إلى أن «المديرية تتدخل عندما يثبت الفساد فيتم التحقق من المعطيات ويمكن أن تضع يدها على التعاونية

حلت «جيرالندون» المسألة بتحديد مسؤوليات الفريق الإداري بالتحديد وطريقة إدارة الأموال بشفافية ووضع خطة مالية تركز في المداخيل الاقتصادية باقتسام الأرباح وتعظيمها بافتتاح أسواق جديدة، ودعم الصيادين بكل حاجاتهم من هذه الأموال فلا يعتمدون على مساعدات.[18]

تنشأ الهيمنة في لبنان، عبر مجموعة تدير الانتخابات والتعاونيات من نافذين في المناطق وممكن بعض التجار يتلاعبون في الأسعار لضرب الفكر التعاوني لدى الصيادين فتنحل تعاونية السمك وتفقد الثقة بها وبفائدتها الاقتصادية والتنموية على حد تعبير ميس[19] . على الرغم من أن رئيس تعاونية الأوزاعي طلعت حرب ينكر العلاقة المباشرة للأحزاب بالانتخابات فإنه في واقع الحال حزب الله يقدم مساعدات إعاشات للصيادين، إلا أن مسالة العلاقة مع الدول المانحة، من ناحية الصيانة، وإعادة الإعمار، والتوسيع تحصل عبر اتحاد البلديات، التي تتخاطب مع الدول المانحة، عبر مشاريع هي تقدمها وتأخذ معلومات من الصيادين، إذ لا معرفة للصيادين بكيفية التواصل مع الدول المانحة ولا كتابة المشاريع. [20]

يرى نقيب ورئيس تعاونية صيدا محمد سمرا أنه «للتعاونية فائدة اقتصادية بسبب المنح، أكثر من النقابة التي هي حركة عمالية فقط». ضعف الرقابة على الدورة الديمقراطية والانتخابات من المديرية بالتالي تأجيلها، خفف من نمط المشاركة في الاجتماعات والالتزام عكس نموذج «جيرالندون» الذي ينشر محاضر الاجتماعات ومن حضر عبر موقعهم[21]. تتكرر التبعية لقوى الأمر الواقع، في صيدا، أي آل حريري، إذ إن إصلاحات المرفأ وتوسيعه يحصل عبر مؤسسة الحريري للتنمية البشرية وهي تقدم كل الأوراق المطلوبة للجهات المانحة ومع الدولة[22]. هذه التبعية لها تأثيراتها في الانتخابات الداخلية[23] ، إذ المرشح ملزم بهذه العلاقات، وإلا فهو غير قادر على القيام بأي نشاط، ومشروع، واستقدام أي منحة، ما يعني أن القدرات الذاتية معدومة، فتتأثر الديمقراطية من ناحية الارتهان لقوى خارجة عن كيان التعاونية خصوصًا أن الأرباح شبه معدومة.

ثالثا: السيطرة على التعاونية عبر العلاقات مع الدول المانحة أو المساعدات العينية من سياسيين

وحدها تعاونية عمشيت استطاعت أن تبني هذه العلاقة مع الدول المانحة باستقلالية، إذ إن أحد أعضاء التعاونية مصرفي سابق وهو حسان رزق [24] وهذه الخبرة التي لديه في الحوكمة الرشيدة طبقّها في إنشاء التعاونية. هكذا تكون الانتخابات، التي تعزز الثقة مع الدول المانحة مستقطبين أكثر من ٥ ممولين كبار، من ضمن النظام الداخلي قائمة على مشروع الحوكمة وشفافية مجلس الإدارة عبر محاضر الاجتماعات الأسبوعية التي تجدول وفق برنامج زمني وجدول أعمال، ورفض الاستلام النقدي. يفسر رزق أن البرنامج الذي تم الاقتراع على أساسه هو تأمين على حياة للبحارة عكس كل التعاونيات في لبنان، أيضًا توسيع المرفأ واستحداث مشاريع إضافية إلى اعتماد المكننة. إلا أن المشكلة في هذه التعاونية أنه لا صيادين جدد، بسبب عدم الإقبال على المهنة من الجيل الجديد، ليتم توسيع التعاونية من حيث الانتساب.

عكس تعاونية الجناح التي تفتح باب الانتساب لتجدد البطاقات لتحشد الطاقات، لتكون فقط عبارة عن تسجيل أسماء. فلا يوجد لا مبنى للاجتماعات، ولا حتى كرسي، ولا حاسوب، ولا تتم اجتماعات دورية إلا كل 3 أشهر أو حسب ما تقتضي الحاجة[25] . ويكمن

الخلل في المسار الديمقراطي في قدرة نافذين على ممارسة الضغط على التعاونية من حيث العلاقة مع الدولة، أو البلدية، في حال تم التصدي لهم، علمًا بأن من ساعدهم على الحصول على الرخصة سياسي، ويدعمهم ببعض المساعدات السياسية [26] من الناحية العينية، وهذا ما يؤثر في العملية الانتخابية التي فيها طابع زبائني مصبوغ بالعلاقات الشخصية القائمة على الخدمات

ترى أغلب التعاونيات التي قابلناها أن المنح هذه لا تؤثر في استقلاليتهم، لكن في واقع الأمر لا يمكنهم التخلي عن الرابط التعاوني مع أحزاب وفعاليات سياسية ومناطقية خارجة عن كيانهم مع ضعف في القدرة على الاستثمار الذاتي كحال تعاونية طرابلس [27] ، وعكس نموذج أستراليا الذي لا علاقة له بأي دولة مانحة، بل باستثمارات من أصحاب الأسهم وفق أرباحهم[28] . فتكون بذلك طرابلس تعتمد كليًا على المنح ورجال نافذين في المنطقة ما يمنع المساءلة بسبب العلاقة مع رجال الأعمال، فكيف يمكن معرفة المبلغ الذي تم الحصول عليه بما يؤثر في الانتخابات بشكل مباشر، فلم يترشح أحد منذ 8 سنوات ضد الرئيس الحالي الذي هو في الوقت نفسه النقيب في الشمال. يقر الباحث في شؤون التعاونيات ماهر أبو شقرا [29] بأنه من المفترض أن يكون للتعاونيات قدرة على الاعتماد على نفسها في التقدم باقتراحات لدول مانحة، مع استدامة معينة، إذ الاعتماد على المنح وهبات هي أيضًا تبعية وعدم إنتاجية»[30].

رابعا: التوصيات المقترحة

1. تركيز المرشحين لإدارة التعاونية في برنامج عمل يحمل مصلحة مشتركة.
2. مأسسة العلاقة مع البلديات والجهات المانحة عبر التعاونية بعد تطوير قانون التعاونيات ووضع آلية لهذه العلاقة.
3. فصل العمل النقابي عن التعاوني باختيار أشخاص مختلفين وفق قانون التعاونيات وتقديم سياسات إلى الحكومة.
4. إجراء نقاشات دورية لتطوير المهنة وعمل التعاونية والنقابة وتعزيز الرأسمال الداخلي من الإنتاج كنموذج أستراليا[31].
5. تدريب على ثقافة التعاونية، كتابة المشاريع، بناء علاقات مع دول مانحة ورفع الثقافة النقابية.
6. الاستفادة من القانون الذي يشمل الكيان التعاوني والنقابي وعلاقات الدولة الدولية لتحقيق استقلاليتهم عنها.
7. المكننة وفتح باب الانتساب.
8. تحقيق الشفافية من خلال بناء علاقات لكل التعاونيات مع كل النافذين لتخفيف الوصاية الاجتماعية.
9. عدم قبول مساعدات مادية وإعاشات من أحزاب ورجال أعمال، بل استبدال بها أدوات صيد.
10. تعزيز النظام الداخلي بالتركيز في الحوكمة وتفصيل المحاضر لتعزيز آلية اتخاذ القرارات وتعزيز دور لجنة الرقابة.
11. التعاقد مع مكتب للحسابات خارجي للتدقيق كنموذج أستراليا[32].
12. التعاون بين التعاونيات وتعزيز الاتحاد بشكل تكامل القدرات والعلاقات مع دول مانحة كالتحالف الدولي للأسماك.

خاتمة

سيؤدي تمتع نقابات الصيادين والتعاونيات بحرية التنظيم في لبنان بشكل حقيقي إلى ترسيخ دور ووجود هذه الكيانات ونجاحها في خدمة منتسبيها من الصيادين والدفاع عن مصالحهم ما سيصب في النهاية في تعزيز الأثر الاقتصادي لنشاط الصيد في لبنان

هوامش

1 نائب لبناني اغتيل في تظاهرة عام 1975.

2 http://77.42.251.205/LawView.aspx?opt=view&LawID=244931
الجمعيات التعاونية

3 Ministry of agriculture, Lebanon https://rb.gy/z42eax

4 On Fisheries Cooperatives https://ica.coop/en/sectors/fisheries

5 International Cooperative Fisheries Organisation (ICFO) https://www.suhyup.co.kr/suhyup-en/771/subview.do

6 الجمعيات التعاونية في لبنان: أو البحث عن الطاقات الكامنة – نزار حريري. https://rb.gy/v3gib9

7 Cooperatives in Lebanon, https://socialjusticeportal.afalebanon.org/ar/publication/5793/

8 Geraldton Fishermen's Co-op https://brolos.com.au/

9 Geraldton Fishermen's Co-op Fast Facts https://rb.gy/7s8wu4

10 Geraldton Fishermen's Co-op Community https://rb.gy/xlzdhd

11 Geraldton Fishermen's Co-op Principles https://brolos.com.au/corporate/co-op-principles/

12 Geraldton Fishermen's Co-op https://brolos.com.au/corporate/mvm/

13 Limnios, Elena Mamouni, Tim Mazzarol, and Geoffrey N Soutar. "Pacemaker Co-Operatives across Primary Industries: What Drives Organisational Resilience?" Edward Elgar Publishing EBooks, February 28, 2014 https://cemi.com.au/__static/baa7e54ffe21c3bc4e5ee211525540ea/mamouni_limnios_mazzaro_soutar_pacemakercoops_2014.pdf?dl=1

14 التعاونيات منظمات ديمقراطية يديرها ويراقبها أعضاؤها وهم يشاركون بحيوية في وضع السياسات واتخاذ القرار
one vote."
https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---arabstates/---ro-beirut/documents/publication/wcms_644726.pdf

15 https://shs.hal.science/halshs-03167609/document The democracy within cooperative is generally defined by the principle "one member, one vote

16 نقيب صيدا محمد سمرا ، في اتصال عبر الهاتف يوم14- 11- 2023 .

17 مقابلة مع رئيس الاتحاد الوطني للتعاونيات الزراعية في لبنان رضا الميس عبر الهاتف14- 11- 2023

18 Geraldton Fishermen's Co-op https://brolos.com.au/members/

19 مقابلة مع تعاونية شكا 14عبر الهاتف - 11- 2023.

20 مقابلة مع رئيس التعاونية طلعت حرب عبر الهاتف -14 11- 2023.

21 Geraldton Fishermen's Co-op https://brolos.com.au/news/ https://www.progressmidwest.com.au/Profiles/progressmidwest/Assets/ClientData/Documents/Progress_ Midwest_Annual_Report_2020.pdf

22 مقابلة مع رئيس تعاونية صيدا محمد سمرا عبر الهاتف -14 11- 2023.

23 Then I suggest that the freedom of exit or economic dependence https://shs.hal.science/halshs-03167609/document

24 مقابلة مع عضو حسان رزق – مصرفي سابق عبر الهاتف -14 11- 2023.

25 مقابلة مع رئيس تعاونية الجناح ادرس عتريس عبر الهاتف -14 11- 2023.

26 With lack of economic democracy comes lack of political democracy https://daleeltadamon.org/gallery/images/20210120201844.pdf

27 مقابلة مع نقيب ورئيس تعاونية الشمال مصطفى عنوس عبر الهاتف -14 11- 2023.

28 https://brolos.com.au/our-story/sustainability/
https://cemi.com.au/__static/baa7e54ffe21c3bc4e5ee211525540ea/mamouni_limnios_mazzaro_soutar_pacemakercoops_2014.pdf?dl=1

29 مقابلة مع الباحث في شؤون التعاونيات ماهر أبو شقرا عبر الهاتف -14 11- 2023.

30 المرجع السابق.

31 Farmin Coop website, https://coopfarming.coop/stories/proudly-supporting-was-fishing-industry-for-over-70-years/

32 Ibid, https://cemi.com.au/__static/baa7e54ffe21c3bc4e5ee211525540ea/mamouni_limnios_mazzaro_soutar_pacemakercoops_2014.pdf?dl=1

منتدى البدائل العربي
Arab Forum For Alternatives

منتدى البدائل العربي للدراسات الاجتماعية

بناية وست هاوس 3، ش جان دارك الحمرا، مكاتب أوليف جروف، بيروت، لبنان.

+961 76 386 477 info@afalebanon.org https://www.afalebanon.org/

هذا المُصنَّف مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف - غير تجاري - منع الاشتقاق 4.0 دولي.